ورثت الحكم الاردني وهي بالتالي ترى ان من حقها ان ترث الاراضي والاملاك التابعة للحكومة الاردنيـــة .

وتعتبر اسرائيل الاراضي البور الصخرية اراضي حكومية او " املاك دولة " وذلك خطأ كما يقول الاستاذ المحامي انطون جاسر في مقال نشر في صحيفة " القدس " ، لان الاراضي البـور المعطلة اما ان تكون ملكية خاصة فردية او أن تكون ملكية لاهالي القرية التي تقع ضمن اراضيها هذه الاراضي كالمرعى مثلا ، أو المحتطب او المحجر ، كما جاء في القانون العثماني ومجلة الاحكام العدليـــة التي لا تزال سارية المفعول في الضفة الغربية وهذه تختلف عن املاك الدولة التي تمتلكها الدولة ، ذلك أن املاك الدولة كما يقول الاستاذ جاسر هي الاملاك المسجلـــة في دائرة تسجيل الاراضي باسم الدولة كمواقع السجون والمخافـر والدوائر ، وغير ذلك من الاملاك في فلسطين لم تكن في أى وقت من الاوقات املاك دولة بل كانت ولا تزال لمواطنيها العرب واصحاب حق التصرف فيها ، ومن هنا يتضح ان الاراضي الحكومية غير موجودة واقعا وقانونا في الضفة الغربيـــة .

ان اكثر الاراضي في الضفة هي من نوع " ميرى " وهي ملكية فردية خاصة لمالكيها والمتصرفين فيها والارض " الميرى " تختلف بالقطع عن الاراضي الاميرية ، فالارض " الميرى " هـــي الاراضي المغلة اى المفلوحة ، كما يقول بذلك الاستاذ المحامـــي